آليات توحيد المصطلح اللساني

– المصطلح الصوتي نموذجا-

الأستاذ : نورالدين دريم

جامعة الشلف.

الملخص باللغة العربية :

إنّ أبرز مشكلة يعاني منها المشتغلون بالبحث اللساني ، هي افتقار هذا الحقل إلى تثبيت المصطلحات وتحديد مفهوماتها ، كما يلاحظ أيضا وجود فوضى مصطلحية في استخدام المصطلح اللساني داخل الحقل اللساني بمختلف فروعه ، ويرجع ذلك إلى التفرّد في صك المصطلح أو صياغته ، أضف إلى ذلك استخدام مصطلح واحد لأكثر من مدلول ، و المجال الصوتي ليس بمنأى عن ذلك ، فقد أصاب مصطلحاته ما أصاب المصطلحات اللسانية (التعدد و الاضطراب في بعض الأحيان).

لقد كثرت الدعوات في السنوات الأخيرة ، إلى قضية توحيد المصطلح ، سواء المعرّب أو المترجم أو الموضوع بالإحياء (التراثي) في ميدان البحث اللساني ، ولكن تبقى هذه الدعوات حبيسة توصيات المؤتمرات و الندوات العلمية .

تسعى هذه المداخلة إلى محاولة تفعيل لآليات المقترحة لتوحيد المصطلح اللساني ؛ لكبح لجام الفوضى المصطلحية ، بدراسة مست بعض المصطلحات الصوتية.

الملخص باللغة الفرنسية

Le problème d'ordre majeur que les chercheurs de le champ du linguistique sont en train d'affranchir c'est la non disponibilité des termes linguistique et même en cas d'existence elle ne reflète pas le sens exacte. Outre , il existe un vrai désordre et dans les termes est leurs utilisations dans le

linguistique et ses branches y afférant. Cela incombe la non-existence de l'imicité du terme.par précepte, t'ont ce qui touche le linguistique que est valable sur tout ce qui phonétique.

Il est tout à fait clair , que dans ces derniers temps , que les congrès et colloques scientifiques recommande d'établir une vraie unicité des termes dans ces domaines (linguistique et phonétique).

Le présent article vise à faire une approche innovante dans le domaine de la phonétique en vue d'unifier les termes avec des exemples applicatifs.

مقدمة :

يواجه العربيّ ومعه العربيّة مدّا حضاريا جارفا ، ولقد شملت مفاهيمه ومصطلحاته سواء كانت إيجابية أو سلبية كلّ دان وقاص ، في كل حين أطراف النهار وآناء الليل ، معلومات لم تكن يوما لتخطر ببال أحد من حيث كمّها وكيفها ، " فتغزو تلك المصطلحات والمعلومات كل اللغات ، كرها أو طوعا ، فارضة خاصة على اللغات الحضارية مثل العربيّة تحديّا شديد الوطأة ، مستوجبة النظر في شأنه وتدبير أموره لنقل تلك المصطلحات والمعلومات ، ونشرها دعما للمعرفة والثقافة والعلم ، و البحث والالتحاق بركب الحضارة المستعجل " [1].

إنّ أبرز مشكلة يعاني منها المشتغلون بالبحث اللساني ، هي افتقار هذا الحقل إلى تثبيت المصطلحات وتحديد مفهوماتها ، كما يلاحظ أيضا وجود فوضى مصطلحية في استخدام المصطلح اللساني داخل الحقل اللساني بمختلف فروعه ، ويرجع ذلك إلى التفرّد في صك المصطلح أو صياغته ، أضف إلى ذلك استخدام مصطلح واحد لأكثر من مدلول ، و المجال الصوتي ليس بمنأى عن

ذلك ، فقد أصاب مصطلحاته ما أصاب المصطلحات اللسانية (التعدد و الاضطراب في بعض الأحيان).

لقد كثرت الدعوات في السنوات الأخيرة ، إلى قضية توحيد المصطلح ، سواء المعرّب أو المترجم أو الموضوع بالإحياء (التراثي) في ميدان البحث اللساني ، ولكن تبقى هذه الدعوات حبيسة توصيات المؤتمرات و الندوات العلمية .

أسعى من خلال هذه المداخلة إلى تفعيل الآليات المقترحة لتوحيد المصطلح اللساني ؛ لكبح لجام الفوضى المصطلحية ، بدراسة مست بعض المصطلحات الصوتية.

1- أركان المصطلح :

يرى مصطفى طاهر الحيادرة أنّ للمصطلح ثلاثة أركان لا بدّ من أن تتوفر فيه ، وهي [2]:

الركن الأول : المفهوم: يعدّ الركن الأساسي من أركان المصطلح ، وهو " تمثيل عقليّ للأشياء الفردية، وقد يمثل شيئاً واحداً أو مجموعة من الأشياء الفردية تتوافر فيها صفات مشتركة "[3] ، ولّما كانت المفاهيم صورا ذهنية تحتاج إلى تقريب وتحديد في ذهن السامع أو القارئ ، فإنّ إدراكها يتم بطرق ثلاث هي:

- تحديد المفاهيم في حد ذاتها. و يتمّ ذلك بذكر عناصر المفاهيم أو أجزائها، أو بالتمثيل لها أو عن طريق تعريفها دون ربطها بغيرها من المفاهيم.
- تحديد المفاهيم في علاقاتها بعضها ببعض ، ويتمّ ذلك بوصف المفاهيم في أشكالها اللسانية ، داخل اللغة، نحو تعريف الفعل بأنه ما دلّ على حدث مرتبط بزمن محدّد، وتعريف المصدر بأنه الكلمة التي تدل على حدث غير مقترن بزمان محدّد[4] .
- تبيئة المفهوم : وذلك بردّه إلى الحقل المعرفي الخاص به ؛ لأنّ " العلاقات بين المفاهيم تمثل مجموعة تحتية لعلاقات محتملة وفي بيئة معرفية مقسمة إلى حقول موضوعية خاصة فإن المفاهيم يرتبط بعضها ببعض سواء أكانت منتمية

للمجموعات التحتية ذاتها أم لغيرها. كما أن مفاهيم حقول الموضوعات ذاتها تكون مترابطة إما بطبيعتها الخاصة، وإما بروابط الحياة الواقعية للموضوعات التي تمثلها "[5] .

ويتّضح ممّا سبق بأنّ المفهوم هو المرحلة الأولى التي " ينطلق منها واضع المصطلح ، ليبحث عن لفظ قادر على حمله ، وتأديته بصورة مناسبة " [6] ؛ أي إنّ المفهوم سابق للفظ (المصطلح) الدّال عليه.

الركن الثاني : اللفظ: وهو اللفظ المنتقى لحمل دلالة المفهوم الطارئ وضعاً وترجمة ، ويجب أن يتحقق فيه أمران[7] :

- ألا تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي، بمعنى أن يمتاز بالدقة العلمية.
- ألا تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالته اللغوية، بمعنى أن يمتاز بالدقة اللغوية؛ أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن تتحقّق فيه السلامة اللغوية مبنى ومعنى.

وممّا يكسبه قوة ؛ سهولته وصدوره " عن مؤسسة، أو فرد له شأنه في العلم الذي يوضع فيه. وتدخل في اختيار اللفظ أمور أخرى؛ نحو مدى إيجازه، فربما يبدأ اللفظ بصورة تركيب، ثم يبدأ بالتضاؤل والتحول ليصل إلى كلمة أو تركيب من كلمتين، وقد رأينا مثل هذا الصنيع في بدايات العمل اللغوي العربي إذ وجدنا عدداً من الألفاظ عند سيبويه بصورة تركيب ثم بدأت تتقلص إلى أن وصلت إلى الصورة التي نراها اليوم" [8].

الركن الثالث : الحدّ أو التعريف : ليس هناك حدود فاصلة بين الحد و التعريف فهما بمثابة الشيء الواحد ؛ لتداخلهما الشديد ، فالحدّ هو " عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده؛ إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه أبياً منع دخول غيره فيه. فإن كان ذلك الشيء حقيقة من الحقائق مثل حقيقة الحيوان والإنسان والفرس، وقع تعريفاً للحقيقة، وإن لم يكن؛ مثل: العنقاء، وقع

تفصيلاً للفظ الدال عليه بالإجمال. وكثيراً ما نغير العبارة، فنقول: الحد هو وصف الشيء وصفاً مساوياً، ونعني بالمساواة، أن ليس فيه زيادة تخرج فرداً من أفراد الموصوف، ولا نقصان يدخل فيه غيره"[9].

وأمّا التعريف (Definition) " ويسمى أيضاً في كتب المنطق العربية القديمة: القول الشارح، هو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مميزاً عما عداه، وهو إذن والشيء المعرَّف سواء، إذ هما تعبيران؛ أحدهما موجز، والآخر مفصل عن شيء واحد بالذات"[10].

ويجب أن يشتمل التعريف المصطلحي على أمور، أبرزها[11]:

- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.
- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.
- تعريف المصطلح مفهومياً.
- الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح، وليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

ولمّا كان التعريف على هذه الصورة ، وجب على المهتمين به أن يفرقوا بين التعريف المصطلحي والتعريف اللغوي العام ، والبدء بالأول أولى لأنه يمتاز بالدقة و الإيجاز ، وهو أهمّ أنواع التعريفات وأفضلها ؛ " لأنّه التعريف الذي يمكّن من تفسير مقصد المصطلح ، ومرجعه ، وسماته الدلالية ، في إطار من العلاقات المتبادلة بين المصطلح وسواه من المصطلحات ...كما أنّه يمثل الجانب الأقرب للكشف عن المفهوم " [12].

2- من أحقّ بوضع المصطلح :

سؤال في غاية الأهمية يجب الإجابة عنه ؛ لأنّ هذا الأمر قد يكون أحد أسباب التعدد المصطلحي ؛ لذلك يجب أن تتضافر جهود كل من اللغوي العالم بأصول اللغة ونظامها ، والقادر على التحكم في استنباط الكلمات التي تحاكي سمتها ، والمتخصص في هذا الميدان ، ويبدو أنّ القدر الأكبر في الوضع يقع على عاتق المصطلحي ؛ لصياغة مصطلح ما ، يقول الفاسي الفهري " إنّنا

نحتاج طبعا إلى اللغوي من جهة وإلى المختصّ في المجال المعرفي للاصطلاح من جهة ثانية، ولكن قرارات الضبط الاصطلاحي تعود بالدرجة الأولى إلى المصطلحي" [13] ، ويؤكدّ إبراهيم مدكور على هذه السياسة المشتركة - التي ينبغي أن تكون وتنتهج - في وضع المصطلح ، قائلا :" ليست المصطلحات العلمية من وضع العالم وحده بل يشاركه فيها أحيانا الناقل المترجم، ومن المترجمين من لم يتخصص فيما يترجمه ويكتفي بمعرفته للغة المنقول عنها والمنقول إليها ، وقد تكون هذه المعرفة نفسها محدودة فيسيء إلى العلم والترجمة معا ، واجب العلماء أن يرعوا هذه الترجمات ويتداركوا أخطاءها" [14].

فيظهر من القولين ضرورة التنسيق بين اللغوي والمصطلحي في أثناء وضع المصطلحات.

3- أسباب تعدّد المصطلح :

يكاد يجمع المشتغلون في هذا الحقل على جملة من الأسباب التي أدّت إلى تعدد المصطلحات العربيّة التي تعبّر عن المفهوم الواحد ، ومن أبرزها [15]:

- تعدّد المؤسسات التي تضطلع بوضع المصطلحات العربيّة ، كالمجامع اللغوية والعلمية ، والجامعات ولجان الترجمة والتعريب في وزارات التربية ودور نشر المعاجم وغيرها.

- الاختلاف في منهجيات وضع المصطلحات ، فقد يفضّل بعضهم وسائل لغوية كالاشتقاق والمجاز ، ويميل بعضهم الآخر إلى تفضيل وسائل أخرى كالاقتراض والتعريب ، فتكون النتيجة وجود لفظين للتعبير عن الشيء الواحد (نحو : مصرف ، بنك).

- تباين في لغة المصدر : فعلى حين ينطلق وضع المصطلحات العربيّة في دول المشرق العربيّ من اللغة الانجليزية ، تتخذ الفرنسية في دول المغرب العربي منطلقا لوضع المصطلحات العربية.

- ثراء العربيّة بالمترادفات وأشباه المترادفات ، فاللفظ الأجنبي الواحد قد يترجم إلى العربيّة بألفاظ متعددة ذات مدلولات متقاربة.

- ازدواجية المصطلح في اللغة المصدر ، فتنتقل تلك الازدواجية إلى العربيّة عندما يترجَم مصطلحان مترادفان يستعملان للدلالة على مفهوم واحد بلفظين عربييّن مختلفين.

- إغفال التراث العربيّ عند وضع المصطلح ، إذ توضع أحيانا مصطلحات جديدة لمفاهيم قديمة سبق أن وضعت لها مصطلحات عربيّة مبثوثة في كتب التراث.

4- طرائق توحيد المصطلح :

يقصد بالتوحيد " اختيار مصطلح واحد من بين المصطلحات العربيّة المترادفة التي تعبّر عن مفهوم واحد ، واعتماده في الاستعمال لتحقيق التواصل الفعّال بين أبناء اللغة العربيّة ، وتحقيق استمراريتها لغة للعلم والتقنيات في الحاضر والمستقبل " [16].

توحيد المصطلحات هي نتيجة سببها الرئيس التعددُ المصطلحي ، فهي بذلك مرحلة تالية له ؛ لذلك يطمح الباحثون والدارسون في مجال الدراسات المصطلحية إلى توحيد المصطلحات ، ولكنّه طموح يبقى في نظرنا عزيز المنال ؛ لأنّ الناظر اليوم في الواقع المصطلحي اللساني في أقطار الوطن العربيّ يهوله ما حلّ به ، وما يعانيه من تباين بين أبناء العربيّة الواحدة ، " بل ربما تعددت المصطلحات الدالة على مفهوم واحد في البلد الواحد ، أو ربما عند العالم الواحد " [17].

إنّ توحيد المصطلحات ، يتيح للباحث عموما وللعالم خصوصا سبيلا للتعامل مع مصطلح واحد ذو مفهوم محدّد ، ممّا يضفي مرونة لدى العلماء في " عملية التواصل في العلوم التي يتداولونها ، وليست علوم اللغة بخارجة عن هذا الإطار ، فهي إن توافرت فيها المصطلحات الموحّدة أعطت العلماء فرصة للتفرغ لمتابعة القضايا اللغوية الأخرى ، والإسهام في بناء قاعدة يتكئون عليها ، وينطلقون منها في دراساتهم وأبحاثهم" [18] .

إنّ القيمة الحقيقية لأي مصطلح لا تتحقق إلاّ بشرطين : أحدهما التوحّد وثانيهما :الشيوع ،" وأعني بالتوحد أن يكون لكل مفهوم شكل اصطلاحي خاصّ لا يشاركه فيه سواه ، وأن يكون لكل شكل اصطلاحي مفهوم واحد لا يتعداه ، أمّا إذا أصيبت اللغة الاصطلاحية بالترادف ، أو تعدد الدلالة فإنها تفسد ، وأعني بالشيوع انتشار المصطلح ودورانه على في ميدان الاستعمال ؛ لأنّه (المصطلح) لغة للتواصل بين المنشغلين به في ميدان خاص ، ومتى فقد هذا الشرط أصبح ذاتيا لا قيمة له " [19].

يرى **محمد رشاد الحمزاوي** أن توحيد المصطلحات يجب أن يرتكز على خمسة طرائق أساسية ، وهي [20]:

- اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع المطروق ، ويتمّ ذلك بتكوين مكتبة تشتمل على مجموعة من المصادر والمراجع والوثائق العامة و المختّصة لمجابهة القضايا التي ستعترض سبيل المترجمين والاختصاصيين ، والخبراء الذين لهم صلة بالعلوم المعنية بالترجمة ، وذلك على مستوى كل هيئة أو منظمة تعنى بوضع المصطلحات وترجمتها وتنميطها.
- الافتراض المبدئي الذي يقرّ أنّ الترجمة ترجمات ، وأنّ ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات عدّة ، أمر وارد لا بدّ من تسجيله والاقتناع به.
- جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا وهذه العملية ، تفترض وجوبا التّقصي الشامل والعميق لجميع المصطلحات المتواجدة ، كتابة واستعمالا ، ومهما كان نوعها ومستواها ، وذلك لإدراك ما أنشأه المفهوم الأصلي من مفاهيم حوله ، باعتبار طبيعته ، وميدانه ، وكيفية استعماله.
- استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي ، وذلك باعتماد جذاذة التشويش المعجمي ، أو جذاذة التحليل الدلالي [21] ، اللتين تمكنان من إقصاء المصطلحات التي لا صلة لها بالموضوع ، ومن وضع المصطلحات الموحدة في مؤتمر التعريب.

- إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة إن وجدت ، مع مصادرها ، ومراجعها المضبوطة لمبادئ التنميط ومقاييسه.

يظهر من هذه الأسس الخمسة لتوحيد المصطلحات التي حدّدها الحمزاوي ، أنّها تولي جانب الأهمية إلى المصطلحات المترجمة ، وتغفل المصطلحات التي وضعت بآليات التوليد الأخرى (الاشتقاق ، النحت ، الإحياء ، المجاز ...) ، ولعلّ الحمزاوي ركّز على المصطلح المترجم نظير ما أصاب هذا الأخير من تعدد وتنوع الترجمات المنقولة من الفرنسية أو الانجليزية في علوم شتّى.

أمّا مصطلح التنميط الذي أشار إليه الحمزاوي في طرق توحيد المصطلح ، فيقابل (Normalisation) وقد ظهر هذا المصطلح في حوالي سنة 1871م في الانجليزية و الفرنسية ، " ويفيد ضبط معيار المادة المصنوعة من حيث القياس ، والمتانة و الجودة و السلامة و القواعد الفنية المعتمدة لصنعها والمشروطة لتسويقها ... ولقد اعتمدته اللسانيات الحديثة ، وهو يفيد اختيار شكل أو استعمال ، أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين ، وذلك بالاعتماد بالخصوص على مقاييس تعتبر شرط كفاية ، نظرا إلى أنّ شرط اللزوم متوفر في طرق الوضع ومناهج الترجمة ، ولقد أخذناه من النمط " [22] ، وقد استوحى مفهوم هذا المصطلح من دلالته اللغوية التي ذكرت في المعاجم ، فـ " النمط : الصنف أو النوع أو الطراز من الشيء ، يقال عندي متاع من هذا النمط " [23].

وقد بيّن الحمزاوي هدف التنميط في أثناء مباشرة توحيد المصطلحات قائلا : " وهدف التنميط ينحصر أولا في مجابهة المولدات ، والمصطلحات التي كثيرا ما تنشأ في الفوضى ، وبالتالي لا تيسر الاتصال والتواصل ...كما أنّ هدفه تجنب الاعتباطية ، ووضع مقاييس لاختيار المصطلحات مع تصنيف تلك المقاييس وضبط ميادين تطبيقها ، فمن شأن ملف التنميط أن يوفّر جميع الأسباب والوسائل ؛ لاتّخاذ قرار الاختيار المناسب " [24].

وللتنميط مبادئ ومقاييس وشروط ، أفاض الحمزاوي في شرحها وبيّن كيفيات تطبيقها ، وسبل الاستفادة منها ، واستغلالها في توحيد المصطلح وضبط مناهج الترجمة [25].

سبل توحيد المصطلح في نظر علي القاسمي [26] :

اقترح علي القاسمي بعض الخطوات التي من شأنها أن تحقّق غاية المصطلحيين في التوحيد ومنها :

- تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
- تثبيت موقع كل مفهوم في نظام المفاهيم طبقا للعلاقات المنطقية أو الوجودية بين المفاهيم .
- تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة من بين المترادفات الموجودة.
- وضع مصطلح جديد للمفهوم عندما يتعذر العثور على المصطلح المناسب من بين المترادفات الموجودة.

ويبدو أنّ هذه الخطوات قد مسّت " المصطلحات الموضوعة أصلا والمتضمنة الترادف والاشتراك "[27]، ولكنّ التوحيد يجب أن يشمل كل المصطلحات التي وضعت بمختلف الآليات التي حدّدها الاصطلاحيون ، وأنّ تضبط منهجيته وخطواته للكم الهائل الذي تفرزه الحياة المدنية بمختلف فروعها في كلّ حين.

سبل توحيد المصطلح في نظر مصطفى الحيادرة :

فضلا عمّا ذكره القاسمي من طرق لتوحيد المصطلح ، أورد الحيادرة جملة من الآليات التي تكمّل – في نظره – غاية التوحيد المصطلحي ، ومن أبرزها [28] :

- تزويد المعجميين والمستخدمين بالمعلومات عن مصادر المصطلحات ، كالمعاجم الأحادية والثنائية و المؤلفات المتخصصة في مجال المصطلحات.

- إعداد قوائم بأهم المؤسسات والمراكز المختصة في مجال المصطلحات على المستويين العربي والدولي ، وتتضمن هذه القوائم إضافة لأسماء هذه المؤسسات مجالات اختصاصها وسبل التواصل معها.

- توثيق أبرز منجزات هذه المؤسسات وقراراتها ، ونشرها لتعميم الفائدة المنتظرة منها.

- توثيق المصطلحات التي تقرها هذه المؤسسات ، وما يتعلق بها من معلومات نحو مصدرها ، وتعريفها،ومجالات استخدامها ، وما يصاحبها من تطور في مفهوماتها ، أو بدائل مقترحة لها.

- فتح المجال أمام المختصين لإبداء ملاحظاتهم حول ما يوضع من مصطلحات ، ونشر ذلك في دوريات وكتب تتيح الوصول إليها بيسر وسهولة.

إنّ هذا الذي اقترحه الحيادرة ، يكاد يكون في مجمله دعوة إلى التواصل بين المصطلحيين و الباحثين ، وإن كانت دعوة صادقة غايتها تحقيق التوحيد، فهي – في نظري – بحاجة إلى من يتبناه ويدعمها ماديا ومعنويا ، وينفذها بقرار من سلطات عليا.

ويمكن أن نقترح سبلا أخرى - قد تؤدي في نظري – إلى تحقيق غاية توحيد المصطلح ، ومنها :

- إنّ مواكبة المستجدات ومجاراتها لا يكون إلاّ بالتحوسب ؛ لذلك فواضع المصطلح بحاجة إلى كمّ هائل من المصطلحات ، ولا يتحقق له ذلك إلاّ باستثمار الحاسوب في وضع المصطلح ، وهذا يؤكد مقولة الفاسي الفهري إنّ " المصطلح المستقبلي لا بد أن يكون اصطلاحا مرتبطا بالتوليد الآلي ".

- ضرورة الالتزام بالآليات التي حدّدتها المجامع اللغوية لصوغ المصطلح ،وهي: الاشتقاق، والمجاز أو القياس ، والنحت والتركيب ، والاقتراض ، والتعريب والترجمة.

- عقد الملتقيات والندوات الدورية ، والتي تعالج خلالها قضية توحيد المصطلحات ، والتنسيق بين المشاركين فيها لضبط منهجية وضع المصطلحات ، ومن ثمّة العمل على توحيدها.

5- **الدراسة التطبيقية** : استثمار السبل السابقة لاقتراح مصطلح صوتي موحّد .

منهجي في الدراسة هو عرض مجموعة من المفاهيم الصوتية ، والتي تعددت المصطلحات الصوتية التي عبّرت عنها ، ثمّ محاولة وضع مصطلح صوتي موّحد لكل مفهوم ، مع تبرير الاختيار في كل موضع.

- **مصطلح Phonologie/phonology :**

هو أحد فروع اللسانيات ، يبحث في الأصوات اللغوية من حيث القوانين التي تعمل بموجبها ، والدور الذي تقوم به في عمليّة التواصل اللغوي ، والفروقات الوظيفية بينها [29].

نقل هذا المصطلح إلى العربيّة بعدّة مقابلات ، وهي: علم وظائف الأصوات ،والتصويتية والفونولوجيا [30] ، صِواتَة [31]، وعلم الأصوات اللغوية الوظيفي [32] ، وفونولوجي [33]. وعلم الأصوات الخاص وعلم الأصوات التشكيلي [34]، وعلم التشكيل الصوتي [35].

إنّ الملاحظ على هذه المصطلحات أنّها وضعت عن طريق الترجمة أو تعريب المصطلح الأجنبي ، وهي مع تعددها تحيل إلى مفهوم واحد في المجال الصوتي ، هو دراسة الأصوات اللغوية من خلال وظيفتها في النسق. كما يلاحظ على بعضها طول الصياغة ، وإذا ما عمدنا إلى توحيد هذا المصطلح ، فالأنسب أن يقابل المصطلح الأجنبي ، مصطلح " الصوتيات الوظيفية " ، وذلك للاعتبارات الآتية:

- قصر اللفظ ، وهو من قبيل المركب الوصفي ، وهو جار وفق سنن العربيّة.
- اللاحقة " ات " تعني علم ، فتغني عن ذكر كلمة علم التي وردت في المصطلحات السابقة .
- وضوح دلالته ، وسهولة نطقه ، فتستسيغه الأسماع.

- الوصف الذي يلحق المصطلح ، يميّزه عن باقي فروع الصوتيات الأخرى (السمعي ، النطقي ، الفيزيائي ...).

- مصطلح **phoneme/phonem** :

هو أصغر وحدة غير دالة يمكن الحصول عليها عبر تقطيع السلسلة الكلامية ، وتقدّم كل لغة ، حسب سننها عددا محدودا ومقيّدا من الصوتيات (من عشرين إلى خمسين حسب اللغات) وتأتلف فيما بينها بالتتابع لتشكل العناصر الدالة في الخطاب اللغوي [36].

وضع لهذا المصطلح في العربية مقابلات كثيرة ، نذكر منها : صوتيَة [37]، الفونيم [38]، وصوت ، وصوتم ، وصوتون ، وصويتم [39]، ومستصوت ، وصوت مجرد ، وفونيمية ، ولافظ [40].

يظهر من خلال هذه الإحصاءات أنّ المصطلح الأجنبي ، وضع في العربية إمّا بالتعريب أو بالترجمة ، لكنّ الملاحظ على هذه المصطلحات أنّ بعضها قد يؤدي إلى اللبس ، وبعضها الآخر يتسم بالطول ، وبعضها يتسّم بالعموم ، وبعضها لا يفي بمضمون المفهوم الذي يحيل إليه المصطلح ، ولكن يمكن أن ننتقي مصطلحا - هو في نظرنا – أدق دلالة ، هو : الفونيم ، لاعتبارات منها :

- عالمية هذا المصطلح [41] ، فقد تردّد كثيرا في كتابات المحدثين عند علماء الأصوات ، وقد نسبت إليه نظرية عرفت بنظرية الفونيم.

- مرونة المصطلح ، وتفاعله بسلاسة مع سنن العربية ، ومن ذلك سهولة تصريفه (فونيمات) ، تعريفه بالـ (الفونيم).

- مصطلح: **Semi-Voyelle / Semi-vowel** .

هي أصوات متوسطة بين الصوامت والصوائت ، وتسمّى عللا ، وحروف لين [42] ، وقد ترجم هذا المصطلح إلى العربية بعدّة ترجمات ، تنوعت واختلفت باختلاف المنهل الذي اعتمد في الترجمة (مراجع بالفرنسية أو بالانجليزية) ،

ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر : شبه صامت ، وعلّة ، وحرف لين [43]، شبه صائت [44] ، وشبه صوت اللين [45]، ونصف علّة [46]،نصف صائت ، ونصف صامت ، وشبه طليق ، وشبه علة ، شبه مصوت ، وحركة وسطى ، ونصف ساكن ، ونصف مدّ ، وغيرها من المصطلحات [47].

إنّ أهم ملاحظة يمكن تسجيلها على هذه الترجمات هي : اختلافها من عالم لآخر ، فإن كان المفهوم واحدا فإنّ المصطلح قد تعدّد إمّا لتفرد كل عالم بترجمة لنفسه ، دون أن يطّلع على باقي الترجمات ، أو أنّ مشاربهم الثقافية قد اختلفت ، وعليه يمكن أن نستأثر بمصطلح واحد موحّد نراه المقابل الأنسب للمصطلح الأجنبي ، وهو حرف اللين ؛ لاعتبارات نذكر منها :

- ورود هذا المصطلح في التراث الصوتي العربيّ. والأولى الأخذ به وترك المقابلات الأخرى.
- الترجمة قد تكون ترجمة جانبية ، فتحتوي على التكافؤ ، وهو التعبير عن مصطلح اللغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف [48].
- تداوله بكثرة بين الدارسين والباحثين مقارنة بالمقابلات الأخرى ؛ ممّا يتيح له الشيوع والانتشار.

خاتمة :

إنّ أهمّ نتيجة يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هي :

- إن توحيد المصطلح بشكل عام ، والصوتي بصفة خاصة لا ينشأ من الترجمة أو التعريب ، أو غيرهما من السبل الأخرى، - المتسمة في الغالب بالتشتت- بل لابدّ من أن يعمل المصطلحي العربي على إيجاد نظرية علمية عربيّة ، عمادها التأليف ، ثمّ لا بدّ أن تنسّق الجهود المصطلحية في الأقطار العربيّة ، وأن يكون هناك تواصل مستمر على المدى البعيد ، بين الأفراد والهيئات والمؤسسات التي من شأنها وضع المصطلح.

الهوامش :

[1] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، الطبعة الأولى ،1986 ، ص9.

[2] مصطلحاتنا اللغوية بين التغريب والتعريب ، مصطفى الحيادرة ،ص134.

[3]Helmut Felber, Terminology Manual, Paris, 1999,p115

[4] نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ج ساجر ترجمة جواد سماعنة، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، ع 47، 1999، ص188.

[5] المرجع السابق : ص192، 193.

[6] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003، ص136.

[7] إشكالية الدقة في المصطلح العربي، ممدوح خسارة، مجلة التعريب، بيروت ، 1994، ص41.

[8] مصطلحاتنا اللغوية بين التغريب والتعريب ، مصطفى الحيادرة ، ص136.

[9] مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ،1983، ص436.

[10] الموسوعة الفلسفية ، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ج1 ، ص 423- 424.

[11] المعجم العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، جواد سماعنة، مجلة مجمع دمشق، سوريا ، 2000 ، م75- 4،ص980.

[12] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، ص139.

[13] قاعدة الاصطلاح المولد (GENTERM)، الفاسي الفهري، تقارير ووثائق رقم 1، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. الرباط، 1996 ، ص5.

[14] إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، 1971،ص78.

[15] علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، علي القاسمي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص233.

[16] علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ، علي القاسمي ، ص235.

[17] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة، ص13.

[18] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، ص13.

[19] محمد عبد الرحيم ، أزمة المصطلح في النقد القصصي ، مجلة فصول ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مج 7 ، العدد 3و4 ، 1987 ، ص98.

[20] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، رشاد الحمزاوي ،ص59/60.

[21] ينظر الرسم التخطيطي لهاتين الجذاذتين في : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، رشاد الحمزاوي ،ص 33 وص91. على الترتيب.

[22] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، رشاد الحمزاوي ،ص61.

[23] المعجم الوسيط ، ج2 ، ص964.

[24] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، رشاد الحمزاوي ،ص60.

[25] ينظر تفصيل ذلك في كتابه : المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، ص62 وما بعدها.

[26] النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها ، علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ،العدد 18 ، ج1 ، 1980 ، ص13.

[27] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، ص34.

[28] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى طاهر الحيادرة ، ص35.

[29] علم الأصوات العام ، بسّام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، دت ، ص176.

[30] المرجع نفسه ، ص176. والأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلومصرية ، دط ، 2013 ، ص7. ومعجم الصوتيات ، عبد الرحمان العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، العراق ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص125.

[31] المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، مكتب تنسيق التعريب بالرباط ، مكتبة النجاح ، الدار البيضاء ،الطبعة الثانية ، 2002 ،ص112. ومعجم المصطلحات اللسانية ، الفاسي الفهري ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص249.

[32] علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص161.

[33] دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، مصر ، الطبعة الرابعة ، 2006 ، ص65.

[34] في علم اللغة ، غازي مختار طليمات ، مكتبة دار طلاس ، سوريا ، الطبعة الثالثة ، 2007 ، ص149.

[35] مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، دط ، 1986 ، ص139.

[36] المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، ص111.

[37] المرجع نفسه ، ص111.

[38] علم الأصوات العام ، بسّام بركة ، ص177.ومناهج البحث في اللغة، تمام حسان ،ص157. وعلم اللغة، السعران ،ص162.

[39] في علم اللغة ، غازي مختار طليمات ،ص150

[40] دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ص165.

[41] دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ص165.

[42] المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص135.

[43] المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ، ص135.

[44] معجم المصطلحات اللسانية ، ص300.

[45] الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ص43.

[46] مناهج البحث في اللغة ، ص150. ودراسة الصوت اللغوي ، ص140.

[47] من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، مصطفى الحيادرة ، ص147/146.

[48] المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي) ، الحمزاوي، ص54.